ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

George Shultz and his Economic Role in The USA (1969-1974)

Asst.Lect. Duraid Waheed Ali Sheref

Kirkuk Education Directorate / Open Educational College

* *Corresponding author: E-mail* : dredwahid@uokirkuk.edu.iq

07735341410

***Keywords*:**
Economy, The labor, Richard Nixon, Trade Union, The Budget ,The Treasury

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 31 Oct. 2021
Accepted 28 Nov 2021
Available online 10 July 2022
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i
E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

A B S T R A C T

George Shultz is Considered one of the important figures in the American history because of his good reputation in the United States of America. In addition to being a well-known political figure, he is a prominent economic man of high caliber. He holds an BA in economics In 1942 and a Phd in economics in 1949. He worked as a university professor of economics at the Massachusetts Institute of Technology, And Supervised The Post-Graduate Students. He Authored Many Books In Economics And Work. In Addition To His Work As A Professor, He Worked With Many Commercial Companies As An Arbitrator In Dispute Cases Related To Money And Business.In 1956 He Was Nominated To Be A Member Of The Economic Council Under The Administration Of President Eisenhower, And Then In 1962 He Became Dean Of The Graduate School At The University Of Chicago. Then, US President Richard Nixon Nominated Him In 1969 To Be Minister Of Labor, And Then Became Director Of The Budget Department In The Same Government In 1970, And Then As Minister Of The Treasury In 1972. Schultz Moved Between Ministries. Every Ministry He Took Over Had His Imprint In It, A Role, And He Worked With Sincerity And Dedication. He Harnessed His Experience To Ministerial Work And The Advancement Of Every Department He Received Until He Resigned From The Treasury In 1974 And Went To Private Work.

© 2022 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.29.7.1.2022.13

جورج شولتز ودوره الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية (1969-1974)

م.م دريد واحد علي شريف/ مديرية تربية كركوك / الكلية التربوية المفتوحة

الخلاصة:

تعد شخصية جورج شولتز من الشخصيات المهمة في التاريخ الامريكي, لذيوع صيته القوي والحسن في الولايات المتحدة الامريكية ، فضلا عن انه شخصية سياسية معروفة و رجل اقتصادي بارز من الطراز الرفيع ،وقد حصل على البكالوريوس في الاقتصاد عام ١٩٤٢كماحصل على الدكتوراه في الاقتصاد عام ١٩٤٩ بمرتبة الشرف ، وعمل بعد ذلك استاذا جامعيا للاقتصاد في معهد ماساشتوستس للتكنولوجيا ، واشرف على طلبه الدراسات العليا، والف العديد من الكتب في الاقتصاد والعمل ،فضلا عن عمله كأستاذ فقد عمل مع العديد من الشركات التجارية كمحكم في قضايا النزاع التي تخص المال والاعمال ، وفي عام ١٩٥٦ رشح لكي يكون عضوا في المجلس الاقتصادي تحت ادارة الرئيس ايزنهاور ، ومن ثم في عام

١٩٦٢ اصبح عميدا لكلية الدراسات العليا في جامعة شيكاغو، ورشحه الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون عام ١٩٦٩ لكي يكون وزيرا للعمل ، ومن ثم اصبح مديرا لإدارة الميزانية في الحكومة نفسها عام ١٩٧٠، وبعدها وزيرا للخزانة عام ١٩٧٢، انتقل شولتز بين الوزارات وفي كل وزارة تسلمها كانت له بصمة فيها ودور وعمل بإخلاص وتفان وسخر خبرته للعمل الوزاري والنهوض بكل ادارة تسلمها حتى استقالته من وزارة الخزانة عام ١٩٧٤والتوجه للعمل الخاص .

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد ، العمل ، ريتشارد نيكسون ، نقابة العمال ، الميزانية ، الخزانة .

المقدمة

يعد جورج شولتز (George Shultz) من الشخصيات الاقتصادية والسياسية البارزة في الولايات المتحدة الامريكية ، فله العديد من المؤلفات في الاقتصاد فهو حاصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد عام 1949وعمل تدريسيا جامعيا لعدة اعوام في تدريس مادة الاقتصاد ، واختاره الرئيس الامريكي أيزنهاور عام 1956 احد اعضاء مجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس ، وألف عددا من الكتب في الاقتصاد والعمل ، ثم اختاره الرئيس الامريكي نيكسون لتولي ثلاثة مناصب في مدة رئاسته منها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وادارة الميزانية ووزارة الخزانة الكثير منا يعرف انه رجل سياسي ولكنه بالإضافة رجل اقتصادي بارز وله دور اقتصادي في الولايات المتحدة الامريكية , لهذا جاء اختيار البحث.

قسم البحث الى مقدمة واربعة مطالب وخاتمة , الاول بعنوان (حياة شولتز وإسهاماته الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام ١٩٦٩) وتناولنا فيه ولادته وحصوله على الشهادة في الاقتصاد وعمله تدريسيا جامعيا في مادة الاقتصاد وتأليفه العديد من الكتب في مجال الاقتصاد والعمل .

اما الثاني فقد كان بعنوان (شولتز وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية من ٢٢ كانون الثاني ١٩٦٩حتى٢٥ ايار ١٩٧٠) وتطرقنا فيه الى اختيار شولتز لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية في عهد الرئيس نيكسون واهم البرامج التي طرحها شولتز للارتقاء بطبقة العمال.

وتناولنا في الثالث (شولتز مديرا للإدارة والميزانية من ١تموز ١٩٧٠حتى١١ حزيران ١٩٧٢) , واستعرضنا دور شولتز في هذا المنصب الإداري وعمل شولتز في اقرار ميزانية للولايات المتحدة الامريكية.

اما الرابع فقد حمل عنوان (شولتز وزيرا للخزانة للمدة من ١٢حزيران ١٩٧٢حتى٨ أيار ١٩٧٤) وتطرقنا الى دور شولتز وجهوده في الاصلاح النقدي العالمي .

اعتمدت في البحث على مصادر اجنبية عديدة التي اغنت البحث بمعلومات قيمة ومهمة واهمها كتاب (George P. Shultz and Uses of Economic :Problems and Principles Thinking) المشاكل والمبادئ: جورج ب .شولتز واستخدامات التفكير الاقتصادي للمؤلف بول بورنيت وهو عبارة عن مقابلات صحفية مع شولتز وفيها يعرض شولتز حياته وآراءه في القضايا

الاقتصادية وسوق العمل، فضلا عن صحيفة نيويورك تايمز ووثائق وزارة الخارجية الامريكية (Foreign Relation United States) والتي اغنت البحث بمعلومات مهمة.

أولاً : حياة شولتز وإسهاماته الاقتصادية في الولايات ألمتحدة ألأمريكية حتى عام 1968.

ولد جورج برات شولتز (George Pratt Shultz) في إنجيليوود (Engeleood) وهي ضاحية تابعة لولاية نيوجيرسي (New Jersey) في 12 كانون الاول 1920, ونشأ فيها واكمل دراسته الابتدائية والثانوية حتى عام 1938 ، ثم دخل جامعة برينستون لدراسة البكالوريوس في الاقتصاد فرع (الشؤون ألعامة والعلاقات ألدولية)، وبعد تخرجه عام 1942 دخل العسكرية وخدم في المشاة البحرية الامريكية حتى عام 1945[1].

حصل شولتز على مقعد لدراسة الدكتوراه في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا عام 1946 (Massachusetts Institute of Technology) (MIT) في بوسطن[2]، وفضلا عن دراسته فقد عمل شولتز عملا إضافيا في المعهد بغية توفير الاقساط الدراسية مع جو سكالون (Joe Scalon) احد اعضاء اتحاد عمال الصلب المتحدةUnion (United Steel Workers) والذي قد عمل سابقا مع العديد من الشركات التي كانت على وشك الافلاس ليحسن جودة انتاجها فقد اختار سكالون العمل مع شولتز فيما سمي بخطة سكالون (Scalone Plane) ببرنامج بالتعامل مع الشركات الرابحة وهو ان يشارك رئيس الانتاج مع العمال والمشاركة مع الاخرين ، وكان شولتز يرى إن الكل جزء من عملية الانتاج ، وبذلك يكون الانتاج افضل وارخص سعراً وتزدهر العملية الاقتصادية[3].

درس شولتز في اطروحته عن انتاج الاحذية في مركز مدينة بروكتون(Brocktone) ، وقضى شولتز كثيرا من الوقت لإكمال دراسته من خلال اجراء المقابلات مع اصحاب المعامل وجمع البيانات ، وتوصل الى إن أجور العاملين لم ينخفض الى حد كبير لابتكارهم طرق ساعدتهم لذلك ,على الرغم من الازمة التي مرت بها الولايات المتحدة الامريكية عام 1929 بما سمي بالأزمة الاقتصادية العالمية او الكساد الكبير (Great Depression)[4] والتي ضربت أوروبا أيضاً[5].

وتوصل شولتز في دراسته إلى ان اجور العاملين لم ينخفض بشكل كبير على الرغم من تأثيرات الازمة الاقتصادية لابتكارهم طرق تساعدهم على ذلك الامر , معتمدا على الاحصائيات التي قام بها , واستنتج في دراسته إن البطالة العالية يمكن ان تؤثر على ظروف العمل , وان المساومات كانت تدور بين العاملين وبين مديري الشركات حول الاجور , وحصل شولتز عن دراسته على مرتبة الشرف عام 1949 وعمل تدريسيا في المعهد , فضلا عن عمله في المعهد فقد كان شولتز يقوم ببعض اعمال الوساطة والتحكيم في المنظمة الوطنية الاكاديمية للمحكمين وكبار الشخصيات في مجال اقتصاديات العمل , وكانت مهمته تفسير ما يخبئه العقد وليس تغيير العقد , لأنها كانت مهمة اطراف النزاع وليس المحكم , وفي عام 1951 ألف شولتز كتاب(الضغوط على قرارات الاجور), وشارك في تأليف كتاب(ديناميكيات سوق العمل) مع احد الاساتذة في المعهد عام 1953, وألف ايضاً في عام1955 كتابا

منهجيا كي يساعد طلاب المعهد في دراستهم بعنوان (مشاكل العمل :الحالات والقراءة) وتناول فيه التكييف مع التغيير التكنولوجي وكيفية استخدامه في المجال الاقتصادي , وكان عبارة عن دورات تدريبية عملها شولتز اثناء تدريسه في المعهد , وتعرف شولتز على العديد من علماء الاقتصاد من الجامعات الاخرى واقام معهم علاقات تعاون وصداقة وذلك عن طريق مشاركته في المؤتمرات والمشاريع التي كانت تقام في المعهد [6].

رشح شولتز عام 1956 لكي يكون عضوا في مجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس دوايت ايزنهاور(Dwight Eisenhower)[7]والذي كان يديره آرثر بيرنس(Arthur Burns)[8], وكانت وظيفة شولتز تقديم المشورة الاقتصادية وعمل مذكرة اقتصادية حول الاحصاء والسياسة[9], وانضم شولتز في عام 1957 إلى جامعة شيكاغو بكلية الدراسات العليا في إدارة الأعمال وأصبح تدريسيا لمادة العلاقات الصناعية , واصدر في عام 1959 الطبعة الثانية من كتابه (مشاكل العمل :الحالات والقراءة) وعالج فيها مسألة الركود الاقتصادي وتضخم دفع التكلفة ومعدلات الاجور العامة , وتم ترشيحه في عام 1962 , ليصبح بمنصب عميد كلية الدراسات العليا وبقي فيها حتى عام 1968[10].

ثانيا: شولتز وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية للمدة من 22 كانون الثاني عام 1969حتى2 ايار عام 1970.

ادى الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون (Richard Nixon)[11] القسم في 20 كانون الثاني 1969 ليكون الرئيس السابع والثلاثين للولايات المتحدة الامريكية , وكانت آنذاك الولايات المتحدة الامريكية منشغلة بحرب فيتنام , فكانت للحرب نتائج اقتصادية لم تقل خطورتها عن نتائجها السياسية والاجتماعية والمعنوية , كما ازدادت ديون المدن والولايات الامريكية, وهبطت الخدمات العامة مثل الصحة والنقل [12].

تسلم شولتز وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في 22 كانون الثاني 1969 بعد ان وقع عليه الاختيار من قبل الرئيس الامريكي نيكسون والادارة وذلك لخبرته الاكاديمية والعملية في مجال الاقتصاد , وعنونت صحيفة نيويورك تايمز ان الاستاذ شولتز اصبح وزيرا للعمل [13], وفي 5 اذار 1969 حدث اضراب نقابات عمال الموانئ في العديد من السواحل الشرقية بسبب قانون هارتلي تافت (Taft-Hartley Act)[14] الذي فعلته الادارة الامريكية السابقة , مما ادى بالرئيس الامريكي نيكسون بالتدخل لإيقاف الاضراب بإعلان حالة الطوارئ في البلاد , وكان موقف المحكمة العليا الامريكية مع موقف الرئيس نيكسون بإعلان حالة الطوارئ خوفا منهم ان تطور الامور الى اعمال عنف, وهدأت الامور وعاد الاضراب مرة اخرى , والتقى شولتز بالرئيس نيكسون في 15 اذار 1969 واكد له ان اعلان حالة الطوارئ سيدخل البلاد في خلافات عميقة وان تفعيل هذا القانون من قبل الإدارة الامريكية السابقة كانت خاطئة , وان الحل يكمن في ترك النقابات العمالية تتولى حل مشاكلها بنفسها , وان نعلن الحياد عن

القانون , واننا ندعم سياسة القطاع الخاص الاقتصادية , وسأتعاون مع القطاع الخاص لطرح حلول بديلة لهذا القانون , ووافق الرئيس نيكسون على ذلك[15].

وتعاون شولتز مع مجموعة من رجال الاعمال وهم اعضاء لجنة التنمية الاقتصادية(Committee for Economic) فقد كانوا يؤيدون وجهة نظر شولتز بدعم نظام الصفقات الجماعية الحرة , ولكنهم طلبوا الدعم من الدولة لحل هذه المشاكل , وبعد جلسات قضاها شولتز توصل معهم الى نتيجة وهي ان تقف الدولة في الحياد ازاء القانون المذكور اعلاه وان لا تتدخل في عملهم واعطائهم الحرية في ذلك , وفي10 نيسان 1969 انتهى اضراب نقابات عمال الموانئ , ادرك شولتز ان تدخل الدولة في حل النزاعات له حدوده وعدم تدخلها تنتج عنها عواقب وخيمة [16].

وإيمانا من شولتز كوزير للعمل بحل مشكلة البطالة فقد كانت له تجربة رائدة في هذا المجال ففي 17 نيسان 1969 طرح للرئيس نيكسون اثناء الاجتماعات الدورية للإدارة الأمريكية حل مشاكل الاحياء الفقيرة جدا وسكانها من الاقليات العرقية المتعددة التي تعاني من بطالة حادة , وكانت فكرة شولتز عمل برامج تدريبية واعادة تأهيل العاطلين عن العمل عبر ادخالهم لهذه البرامج وتأهيلهم للعمل , ووافق الرئيس نيكسون على المقترح , وجاءت بنتائج ايجابية فقد شملت هذه البرامج نسبة ما يقارب 36% من العاطلين عن العمل , وكان شولتز يرى ان هذه البرامج تهدف الى تمكين العاطلين عن العمل بحل مشاكلهم بأنفسهم , وانهم جزء مهم في العملية الاقتصادية(اي العمال) [17].

واتجه شولتز في 2 تموز 1969 لتأهيل الفئات المصنفة من الرعاية الاجتماعية , فقد كان يهدف بإدخالهم الى سوق العمل ليكونوا اناسا منتجين , وكانت هناك ضرائب تفرض على العاملين في سوق العمل يدفعها العامل بعد تسلمه لعمله تسمى ضريبة الرفاهية وهو ما يقارب دولار واحدا شهريا تذهب الى الخزانة الفيدرالية , واطلق شولتز خطة سميت بتجاهل شولتز (Shultz Disregard) وكان مضمونها ان لا يؤخذ من الفرد الذي يدخل ضمن هذه الخطة الضريبة الا بعد مرور ستة اشهر من عمله الجديد , وقد وافقت عليها الادارة الامريكية [18].

بعث شولتز مذكرة في 27 حزيران 1969 الى الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون يطالب بإعادة تفعيل خطة فيلاديلفيا (Philadelphia Plan)[19] التي قامت الادارة الامريكية السابقة(إدارة الرئيس الامريكي السابق ليندون جونسون) بإيقاف تنفيذها ,لان شولتز وجد ان نسبة تمثيل الاقليات في المهن السبعة [20] قد انخفض ,وطلب منه الرئيس نيكسون بإعداد دراسة حول تمثيل الاقليات في المهن السبعة[21].

قضى شولتز بإعداد خطة منقحة مع كادر وزارته لمعالجة هذه المشكلة وكيفية حلها بين شهري تموز واب 1969 ,وعقدوا جلسات استماع في فيلاديلفيا المتكونة من عدة اعراق وتوصلوا الى ان نسبة تمثيل الاقليات قد انخفضت من 30% الى نسبة 12% في المهن السبعة وان نسبة البطالة بين الاقليات العرقية هي اضعف مما وجدت عند ذوي البشرة البيضاء ,ادرك شولتز ان الحل يكمن في رفع الظلم على

هذه الاقليات بمطالبة مقدمي العطاءات من المقاولين, الذين لديهم التزامات مع الدولة وإلزامهم باستخدام الاقليات في القوى العاملة وبأهداف محددة , ووضع شولتز خطة منقحة عن الخطة السابقة امدها ثلاثة اعوام برفع نسبة مشاركة الاقليات العرقية في الاعمال من 12% الى نسبة 26% مع تضافر جهود الجميع للوصول الى هذه النسبة , ورفع شولتز الخطة المنقحة الجديدة للرئيس نيكسون في 20 ايلول 1969[22].

وافق الرئيس نيكسون على اعادة تفعيل خطة فيلاديلفيا الجديدة ,وبدوره رفع الطلب الى مجلس الشيوخ الامريكي بغية الموافقة عليه لكونه يخدم نسبة لابأس بها من الاقليات العرقية, وفي 10 تشرين الاول 1969 اصدرت النقابات العمالية بيانا هاجمت الخطة المنقحة ,وهددت بالإضراب العام ,وهاجم المراقب المالي العام الفيدرالي إلمر ستاتس(Elmer Stats) الخطة المنقحة باعتبارها غير متوافقة مع تشريع مناهضة التمييز الذي يحظر اتخاذ القرارات الخاصة في التوظيف , فقد تم منح السباكين وعمال الأنابيب نسبا تصاعديا من 5% إلى 8 % في عام 1970 ,ومن 22 %إلى 26 % بحلول عام 1973 , ورد وزير العمل شولتز والمدعي العام جون ميتشيل (John Mitchell) على هذه الاتهامات ، بأنها تعكس الأهداف العددية , وما يمكن توقعه من التوظيف غير التمييزي, وأن المقاولين الذين بذلوا جهودًا حسنة النية لن يعاقبوا, لفشلهم في تحقيق أهداف التوظيف الخاصة , وفي جلسة الاستماع الخاصة لشولتز من قبل مجلس الشيوخ في 27 تشرين الاول 1969 , إذ اكد شولتز "**ان الخطة المنقحة تخدم فئة من الشعب الامريكي و يتوجب علينا الاهتمام بهم فقد تعرضوا للظلم لمدة زمنية وانها حق من حقوقهم العادية**"[23], وفي عطلة عيد الميلاد في25 كانون الاول 1969 طلب الرئيس نيكسون من مجلس الشيوخ الموافقة على الخطة المنقحة وتمت الموافقة , اما المراقب العام ستاتس فقد بقي موقفه متصلبا ,واثار أكثر من مجادلة شرعية للخطة ,ومنها ان هذه الاعمال يكون العمل فيها حسب الكفاءة , وليس حسب الجنس والدين والعرق ، مما يدعو إلى التشكيك في السلطة التشريعية على الرغم من أن هذه الحجة لم يعط لها الاهمية في مجلس الشيوخ ,وتمت الموافقة على الخطة المنقحة[24].

تم ترحيل الخطة المنقحة الى مجلس النواب الامريكي في 7 كانون الثاني 1970 ,لإعطائها نقاشا اكبر , ومع قيام اصحاب المهن البيض بأعمال شغب ,وذلك اثناء مناقشتها في مجلس النواب تعرض الرئيس نيكسون لضغوط داخلية ,لتطور الاضراب الى اعمال عنف في العديد من الولايات الامريكية , فأصدر الرئيس نيكسون في 20 نيسان 1970 قرارات عديدة منها وكان الغرض منها إخماد غضب الشارع فأمر بإيقاف تنفيذ خطة فيلاديلفيا المنقحة وتعيين المساعد الاول لشولتز بيتر برينان(Peter Brennan) وزيرا للعمل , اما شولتز فتم تكليفه بمنصب مدير الادارة والميزانية , وعلى اثر ذلك توقف الاضراب العام[25].

ثالثاً: شولتز مديراً للإدارة والميزانية للمدة من1تموز 1970 حتى11حزيران 1972.

استحدث هذا المنصب في عهد الرئيس الامريكي نيكسون, لأنه كان مقتنعا بان الحكومة ستعمل بشكل افضل إذا كانت الادارة جيدة , وعلى اثر ذلك قدم الرئيس نيكسون مقترحا لمجلس النواب الامريكي بإعادة تنظيم الاموال بحدود معينة, ومنها مكتب الادارة والميزانية التي ستتولى هذه المسؤولية , واسند المهمة لشولتز, وخصص له جناحا كاملا في الطابق الثاني من البيت الابيض ومكتب لمزاولة اعماله ,وعمل لشولتز حفل استقبال في المكتب الجديد [26], وعد شولتز المنصب توجيهي وذات اهمية ,وكان آرثر بيرنس رئيس الاحتياط الفيدرالي الذي عمل معه شولتز سابقا في عهد الرئيس أيزنهاور في المستشاريين الاقتصاديين من اشد الفرحين بتعيين شولتز ,لأنه كان يرى شولتز رجل اقتصادي بارز، اما شولتز فقد كان قلقا من نسبة التضخم التي كانت تمر بها الولايات المتحدة الامريكية[27].

القى شولتز كلمة امام مجلس الشيوخ الأمريكي اثناء اداء القسم في 20 اب 1970 واكد فيه قائلا**(لدينا ميزانية تحت السيطرة , يحتاج منا القليل من السياسة والصبر , وبهذا يكون التضخم تحت السيطرة وستكون الامور على ما يرام لاحقا)**[28] ايقن شولتز ان الطريقة الوحيدة لتكون فاعلا في هذا المنصب الجديد المستحدث, العمل مع فاحصي الميزانية , فقد كان في كل وزارة وقسم مجموعة من فاحصي الميزانية وهم الذين يحددون الميزانية ويعرفون كيف تسير الامور, ولديهم نفوذ ويمكنهم انجاز الامور بسهولة ويسر, وعمل شولتز مع هؤلاء للمدة من 2 تموز حتى تشرين الاول 1970 لميزانية للولايات المتحدة الامريكية , وقضى شولتز وقته بفرز الملفات والمناقشة مع فاحصي الميزانية للحصول على افكار لما يمكن القيام به بشكل افضل وتفعيلها فيما بعد[29].

وأبدى شولتز اهتماما بمسألة التكنولوجيا, وتطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية فقد خصص مكتبا بجوار مكتبه ,للاتصالات السلكية واللاسلكية ,لسهولة ايصال المعلومة الى مكتب الادارة والميزانية والاستماع الى جميع المطالب المالية التي تطلبها الهيئات والوزارات ومناقشة طلباتها, وفي الاتجاه نفسه فقد دعم شولتز وزارة التجارة بمبلغ 2 مليون دولار لشراء المعدات اللازمة لتطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية ,لإيصال الترددات الراديوية لجميع الولايات الامريكية ومنها ولاية الاسكا بعد التزايد غير المسبوق في استخدام الترددات الراديوية والهواتف المحمولة التي تعمل بواسطة الترددات [30].

وعقد شولتز العديد من الاجتماعات للمدة من كانون الثاني وشباط 1971 مع آرثر بيرنس[31] ووزير الخزانة جون كونالي (JohnConnally)[32] , وواصل شولتز جهوده لأعداد ميزانية, وعقد جلسات عديدة مع رجال الاعمال من مجلس الاعمال الأمريكي في غرفة مجلس الوزراء ومع الرئيس نيكسون , لضبط الاسعار والاجور, بسبب الجدل الحاصل على هذه المسالة مما ادى بشولتز بطرح الفكرة للرئيس نيكسون واخذ موافقة الكونغرس بذلك , ووضع شولتز قواعد على الفائض في الميزانية ,منها معتدل يمكن التنبؤ عليها بشكل طبيعي ,ومنها الاقتراحات على الضرائب الجديدة التي يمكن فرضها لمعالجة التضخم المالي في نيسان عام 1971 [33].

واستكمالا للمناقشات حول الميزانية , كان الرئيس نيكسون قلقا بشان التقارير التي تأتي عن هبوط المركز التنافسي للولايات المتحدة الامريكية ,وصعود العديد من الدول منها اليابان والصين وان مكانة الدولار بدأت تضعف تدريجيا نتيجة لعدة اسباب ,اهمها توسع القواعد العسكرية الامريكية في الخارج ,وتكاليفها الاقتصادية في العالم والاخفاقات العسكرية في فيتنام , مما ادى بميزان المدفوعات الامريكي بالعجز, واتت نتيجة للعجز في الميزان التجاري , فقد باتت الولايات المتحدة الامريكية تنفق في الخارج اكثر مما تحصل عليه من الخارج, وان تدفع الفرق التي كانت تعد كالذهب في كل مكان ,ونتيجة لذلك فقد تدفق الذهب من الولايات المتحدة نحو الخارج وانخفض احتياطي الذهب, وأنخفض معدل الزيادة في الناتج القومي الى 3%, اما معدل البطالة فقد بلغ متوسط 4%من إجمالي القوى العاملة, ومع ازدياد حدة التضخم والبطالة ومطالبة المضاربين الاجانب بالحصول على الذهب مقابل الدولار الذي يتقاضونه بحلول شهر تموز عام 1971[34].

ابدى شولتز عدم ارتياحه للسياسة الاقتصادية المتبعة وكان يرى ان هناك اختلافاً لمدة طويلة جدًا ,وحقيقته أن الدول كانت ستشتري دولاراتها مقابل الذهب, وعلى اثر ذلك عقد اجتماع سري للمدة من(13حتى15) اب 1971 في منتجع كامب ديفيد دعي له الرئيس نيكسون, وضم شولتز وبورنس رئيس الاحتياطي الفيدرالي وكونالي وزير الخزانة والعديد من المستشاريين الاقتصاديين للرئيس , وتم نقلهم بمروحية خاصة لمناقشة قضية التضخم والدولار, واكد الرئيس نيكسون علينا فرض ضوابط للأجور والأسعار ,ليكون لدينا تخفيضات ضريبية وخفض الإنفاق ويرجى احاطة المسالة بسرية تامة وعدم ابلاغ الصحافة بذلك حتى ننتهي الى حل هذه المسائل الاقتصادية ومن ثم عرضها على الكونغرس ,لأخذ موافقته[35].

وعقد الرئيس نيكسون في 15 اب 1971 مؤتمرا صحفيا وظهر معه بورنس وشولتز وكونالي ليعلنوا تجميدا مؤقتا للأسعار والرواتب وقرار أغلاق النافذة الذهبية (Gold Window) اي ايقاف تحويل الدولار الى الذهب او الاصول الاحتياطية الاخرى للحكومات والبنوك المركزية ومبشرا بحقبة جديدة من تعويم معدلات الصرف , شولتز ذكر ان القرار كان فقط للتعويم الصرف ,اي ان الدولار أصبح محرراً بشكل كامل، فلا تتدخل الادارة الامريكية أو المصرف المركزي في تحديده بشكل مباشر، وإنما يتم إفرازه تلقائيا في سوق العملات من خلال آلية العرض والطلب التي تسمح بتحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية[36].

الغى نيكسون بذلك اتفاقية بريتون وودز (Bretton Woods Agreement)[37] , وعلى اثر ذلك أندهش اغلب الدول منها فرنسا والمانيا والمملكة المتحدة ومنتجي النفط ومضاربي العملات بهذا القرار الاحادي والمفاجئ , اما داخل الولايات المتحدة الامريكية فكان القرار فعالا جدا فقد سجل مؤشر داو جونز الصناعي (Dow Jones Industrial Average) اعلى نسبة ارتفاع له في يوم واحد منذ بدايته [38].

وعلى اثر ذلك عقد اجتماعا في كانون الاول 1971 في معهد سميثسونيان في واشنطن لتأسيس اتفاقية سميثسونيان (Smithsonian Agreement) وصوتت مجموعة الدول العشرة الصناعية(G10)[39] التي اعادت إحياء نظام أسعار الصرف الدولية الثابتة للعملات (على الرغم من عدم دعم العملات بالذهب أو الفضة), صرف العملات الدولية الثابتة المعدلات عن اتفاقية بريتون وودز, ويذكر ان النقاش كان قائمًا منذ فترة طويلة داخل إدارة نيكسون على بريتون وودز ,بما في ذلك شولتز ووزير العمل الذي آمن بشدة في السعر وآلية نظام سعر الصرف العائم وبورنس الذي نجح في إقناع نيكسون بالحاجة للعودة إلى نظام القيمة الاسمية, على أساس معدل ثابت ، و نتيجة لذلك تمت في اتفاقية سميثسونيان في اعادة نظام القيمة الاسمية وسمح بتخفيض قيمة العملة الأمريكية (الدولار) بنحو 8 % وارتفع سعر الذهب إلى 38 دولارًا لكل الأوقية ،وألغت الاتفاقية رسوم الاستيراد بنسبة 10 في % ,وأشاد الرئيس نيكسون وعدها الاتفاقية النقدية الأكثر أهمية في تاريخ العالم [40].

واعد شولتز ان اتفاقية سميثسونيان كانت محاولة لتحديد أسعار مختلفة ,ومستويات مما كانت عليه من قبل وسوف لن تصمد أمام قوى السوق, وبعد استقالة جون كونالي من وزارة الخزانة 10 حزيران 1972عين الرئيس نيكسون شولتز وزيرا للخزانة[41].

رابعا: شولتز وزيرا للخزانة للمدة من 12 حزيران 1972 حتى 8 أيار 1974.

اختيار شولتز وزيرا للخزانة لم يكن مفاجئا ,فضلا عن خبرته الاقتصادية فقد شغل قبل هذا المنصب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ,ومديرا للإدارة والميزانية ,واصبح مطلعا بالتفاصيل الادارية والمالية للإدارة الامريكية , وكان على شولتز اخذ موافقة مجلس الشيوخ والاستماع الى خططه فيما يخص كيفية ادارة الوزارة امام الازمات المالية التي تمر بها الولايات المتحدة الامريكية ومسالة التضخم , ورأي شولتز فيما يخص القضايا العالمية وكيفية التعامل معها [42].

وفي 25 حزيران 1972 اكد شولتز امام مجلس الشيوخ **(ان التخلص من ضوابط الأجور والأسعار الصعب للغاية في رأيي و محاولة تحديد وقت له ,وأعتقد أن وضع الضوابط لها تأثير ويجب علينا أن نديرها بحزم وقوة, وإنصاف قدر الإمكان , وان التفكير بقرارات الرئيس في 15 آب من العام الماضي، وكان أول شيء بالطبع هو أهمية استمرار التوسع الذي حدث وفي نفس الوقت للسيطرة على المعدل التضخم)** [43], وقال ايضاً **(لدينا مشاكل حقيقية في المنطقة الاقتصادية الدولية وهي بالتأكيد مرتبطة بمشاكلنا الداخلية ,وان تحول وضع الميزان التجاري وميزان المدفوعات بالكامل, بسبب التوسع الذي حدث ,وفي الوقت نفسه، وكان لدينا توضيح مثير للعلاقة بين التطورات الاقتصادية الدولية والتطورات الاقتصادية المحلية, لذلك أعتقد أنه فيما يتعلق بالمشكلات التي أشرنا إليها سابقًا , يجب علينا العمل الجاد من أجل تحسين التعامل في دورنا في الأسواق العالمية, ومن المهم جدًا الاستمرار في العمل بقوة في هذا الصدد ، ويجب التعاون مع صندوق النقد الدولي والسعي إلى إعادة ترتيب النظام, بحيث يشعر الجميع بأنه مفيد للطرفين)** [44] واضاف شولتز قائلا **(أعتقد أن أي نظام**

مالي ,يجب أن يتمتع بالتأكيد بقدر أكبر من المرونة فيه مقارنة بالنظام الذي كان لدينا قبل 15آب , وأن المنتجات الأمريكية اصبحت تباع برخص في الخارج واصبحت لها القابلية للبيع بشكل اكبر, وهذا جاء تلقائيًا مع تغيير معدل الصرف الذي تم في العام الماضي ,و تم رفع القيود عن المنتجات الزراعية الأوروبية ، واصبحت تنافس المنتجات المحلية مع تغير سعر الصرف في الدول الأخرى) [45] , وتحدث قائلا **(لدينا وجهة النظر التي سوف نتحدث عنها , وأعتقد أنه شيء يجب الاهتمام به بشكل حيوي, ولكنني قلق للغاية بشأن ما إذا كنا سنستمر في العمل بهذه الصرامة ، ويجب التعامل مع هذه البلدان الأخرى, والإصرار على المقايضة فنحن البلد الذي يؤثر في السوق ,ويجب أن نكون البلد الذي يتحكم في تلك المساومة الصعبة , لا أعتقد أننا فعلنا ما يكفي حتى الآن, وإنني أشيد بالإدارة على قيامها بالكثير في الواجبات التعويضية, ويجب علينا القيام اكثر من ذلك , هذا وقد حصل شولتز على ثقة مجلس الشيوخ في وزارة الخزانة)**[46].

كما ذكر شولتز عندما أصبحت وزير الخزانة سألتهم ما هي خطتهم لنظام سعر الصرف وذكروا ليس لدينا خطة واحدة, وقضى الصيف بأعداد خطة مقترحة لنظام سعر الصرف ,وذلك بإشراك جميع الأشخاص في حكومة الولايات المتحدة الامريكية [47].

وجه شولتز في 14 اب 1972 مذكرة الى بورنس ,مؤكدا فيها أن التفاهمات التي اجريناها في 18 تموز الماضي وما قبله فيما يتعلق بالتدخل في أسواق الصرف الأجنبي ,و مثل هذا التدخل في السوق من قبل الاحتياطي الفيدرالي ,سوف يتطلب موارد النقد الأجنبي التي يمكن الحصول عليها بسهولة أكبر من اللجوء إلى استخدام شبكة المبادلة الحالية ، كان الوزير السابق كونالي قد طلب تعليق عملية الاستخدام التلقائي لشبكة المبادلة الخاصة لهذا الغرض من تحويل الدولارات إلى عملات أخرى ، في حين اشير إلى ان العملية المستقبلية لهذه وغيرها المتبادلة والتي على وفقها سيتم تحديد التسهيلات الائتمانية في ضوء التطورات الناشئة في السوق العالمي وان تدخل الاحتياطي الفيدرالي في أسواق الصرف تتطلب استخدام تسهيلات المبادلة لهذا الغرض للقيام بهذه العمليات, فقد اتفقنا على ذلك فيما مضى, وستتم عمليات السوق بالتشاور اليومي والوثيق مع وزارة الخزانة ، وعند استقرار سعر الصرف يكون مناسبًا , وواجب عليكم الانخراط في مثل هذا التدخل نيابة عن الخزانة[48].

كما وجه شولتز بوضع خطة مقترحة لنظام سعر الصرف وعرضها على الرئيس الامريكي نيكسون ووافق عليه، وقد القى شولتز الخطة وتفاصيلها في اجتماعات مجموعة البنك الدولي The World (Bank Group) (WBG) وصندوق النقد الدولي (The International Monetary Fund) (IMF) التي اقيمت في واشنطن 26 ايلول 1972قائلا **(الدول المجتمعة هنا لديها القدرة على تحقيق توازن جديد في الشؤون الاقتصادية الدولية , التوازن الجديد الذي أتحدث عنه لا يقتصر على مفاهيم التوازن التجاري أو الميزان العالمي , فهو يحتاج إلى توازن جديد, والاستقرار في نهجها الأساسي, للقيام بما يسمح للدول بالتعاون الوثيق ,دون أن تفقد شخصيتها أو سيادتها ,ونحن نفتقر إلى هذا**

التوازن اليوم ، المبادئ التي يقوم عليها الإصلاح النقدي بالاعتماد, على تبادل وجهات النظر هذا , وبناءً على اتفاق سميثسونيان) [49] , واكد على **(أن بعض المبادئ التي يقوم عليها الإصلاح المالي تحظى بالفعل بتأييد واسع النطاق, الأول ان مصلحتنا المشتركة في تشجيع التجارة الحرة في السلع والخدمات وتدفق رأس المال إلى الأماكن حيث يمكن ان تساهم أكثر في النمو الاقتصادي و السعي لتحقيق الرفاهية المشتركة من خلال تجارة أكثر انفتاحًا, وأن التجارة الأكثر حرية يجب أن تتوافق مع حاجة كل بلد إلى تجنب التغيير المفاجئ الذي ينطوي على اضطرابات خطيرة في الإنتاج والتوظيف)** [50], كما قال **(يجب أن نهدف إلى توسيع العمالة المنتجة في جميع البلدان , والعنصر الأساسي الثاني هو الحاجة إلى تطوير وحماية وتعزيز نسيج نظام اقتصادي دولي حر ومفتوح, وإن أسعار الصرف ليست الأداة الوحيدة المتاحة لسياسة التعديل ولا في حالات محددة ، ولكون أنظمتنا النقدية والتجارية معقدة ومترابطة , وعلينا السعي لإصلاح القواعد النقدية ، بل ويجب علينا في نفس الوقت السعي لبناء حوافز لتحرير التجارة ونحن نتطلع إلى المستقبل يجب أن نضمن في الوقت نفسه أن هناك ضغوطًا تدفعنا نحو مساعدة إنمائية مناسبة ,وبعيدًا عن الضوابط التي تعيق التدفق الحر والاستثمار ، وربما يكون النظام النقدي الدولي الأكثر جوهرية واستقرارًا وجيد الأداء ، بل ويجب أن يعتمد على سياسات سليمة, لتعزيز النمو المحلي واستقرار الأسعار في الدول الكبرى ,وهذه أهداف وطنية حتمية لحكومتي ولحكوماتكم)**[51].

واكد شولتز في خطابه عن الحاجة الى اصلاح النظام النقدي الدولي, وتبنى هذا الاصلاح مؤكدا ضرورة احراز تقدم في المفاوضات, وقد انبثق عن هذا الاجتماع تشكيل لجنة العشرين (C-20)[52] من الدول التي حضرت المؤتمر, وعقدت اللجنة اجتماعاتها في العاصمة واشنطن في تشرين الاول 1972, وكان المؤتمر يدور حول الولايات المتحدة الامريكية التي اهتمت بإقامة نظام نقدي دولي يكون فيه قيمة العملات متوازنة بين الاوربيين واليابانيين من حيث المدفوعات ,وكان هناك اتفاقا تاما على هذه النقطة بين المجتمعين , والامر المهم الذي احدث خلافا بين الولايات المتحدة الامريكية والفرنسيين ان الامريكيين يرون ان حرية تحويل الدولار الى الذهب تدخل في اطار تسوية العجز , فقد اكد الفرنسيون ان اصلاح النظام النقدي الدولي هي مسالة قابلية لتحويل الدولارات ,وهي اهم نقطة في الاصلاح وقد جاء التأييد من اغلب الدول الاوربية للفرنسيين ,وموقف محايد لليابانيين , وكانت مهمة شولتز في وزارة الخزانة العمل على هذه المسالة [53].

سعى شولتز في اطار جهوده في عملية الاصلاح النقدي من بداية كانون الثاني 1973 , وفي اجتماعاته اليومية مع الرئيس نيكسون وبيرنس بتأكيده ان معالجة العجز يكون عن طريق توسيع التجارة العالمية مع اليابانيين وان تكون نسبة التخفيض للعملة حوالي 15% , اما الاوربيين فنحاول اقناعهم بذلك , واقترح على الرئيس نيكسون بأخذ تفويض من الكونغرس واقرار تشريع يساعده بالتفاوض, بتوسيع التجارة العالمية , وبالتالي سيسمح للولايات المتحدة الامريكية بفرض رسوم اضافية على التجارة وصعود

ميزان المدفوعات , واكد شولتز ضرورة فتح حوار مع اليابانيين والاوربيين للاطلاع على آرائهم حول السياسة النقدية الجديدة التي ستتبعها الولايات المتحدة الامريكية (54).

وردت التقارير لشولتز من الجولات التي قام بها المسؤولون الامريكان في شباط عام 1973, ان اليابانيين طالبوا نسبة 17% اما الموقف الالماني فكان مع ضرورة الاصلاح النقدي وابدوا عدم رضاهم عن الموقف الامريكي من التعويم الفردي في سوق الذهب التي قامت بها الولايات المتحدة الامريكية ,اما الموقف الفرنسي فقد كان حادا ,وطالبوا ان تكون النسبة 10% , ادرك شولتز والرئيس نيكسون ان على الولايات المتحدة الامريكية ان تجري حوارات معمقة مع الاطراف المعنية بالأخص الاوربيين وذلك خوفا من ان الاوربيين, سيضطرون الى اتخاذ قرارات احادية الجانب من جانب الاصلاح النقدي دون اشراك الولايات المتحدة الامريكية, وهذا بالتالي يلحق ضررا بالمصالح الامريكية في الخارج وبالتجارة العالمية خاصة(55).

وعقد اجتماع في 4 اذار 1973 في واشنطن على مستوى وزراء مالية لجنة العشرين ,وقد اشاد الجميع بروح التعاون باطار الاصلاح النقدي , ولكن الموقف الفرنسي لم يكن مع التعويم العام للدولار, فهم عدوا ان الاسعارالمستقرة هو الاصلاح النقدي بعينه وطلبوا ان يكون التعويم مؤقت, ولكن شولتز رفض ذلك ,متحججا انها لم تندرج في جدول الاعمال, وكان يرى شولتز ان التعويم المشترك ضد مصالح الولايات المتحدة الامريكية الاقتصادية فرفضها (56).

عقد اجتماع اخر في 9 اذار 1973 في باريس للجنة العشرين مثل شولتز وبيرنس الولايات المتحدة الامريكية ، أصدر الوزراء بيانًا جاء في جزء منه: **"لقد اتفقوا على أن ألازمة القائمة الحالية بسبب تحركات المضاربة للأموال من وجهة نظرهم"**(57) , وكلف وزراء المالية نوابهم بإعداد دراسة حول نظام سعر الصرف , وفي 15 اذار 1973 التقى شولتز في جولته الاوربية في بون المستشار الالماني ويلي براندت (Willy Brandt) فقد اكد شولتز **(في ضوء الوضع الاقتصادي الدولي الحالي ترى الولايات المتحدة الامريكية نفسها منخرطة في نظام تم إنشاؤه بعد الحرب العالمية الثانية, كان يقوم على افتراض أن الولايات المتحدة الامريكية كان الاقتصاد المهيمن تماما والذي يمكنه الاحتفاظ بالدولار وبمعدلات ثابتة ولحدوث عجز في صرف المساعدات والنفقات العسكرية في الخارج)** (58) , كما اثبت شولتز **(أن هذا النظام غير مناسب لفترة لاحقة حيث حدث عجز هائل في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة قبل 15اب 1971 ، واستنزف احتياطاتنا من الذهب, مما ادى بنا الى اغلاق نافذة الذهب لدينا بعد فترة من الاضطراب والبحث ونهاية القابلية للتحويل منه ، ويبدو أنه أحدث تخفيضا لقيمة العملة قد حقق نقطة معينة ،ثم نصت اتفاقية سميثسونيان مؤقتًا على ترتيب وهي إعادة بناء النظام الذي يمكننا من خلاله التطلع إلى المستقبل حتى يتم تحقيق ذلك , وسيكون من غير الحكمة بالنسبة لنا العودة إلى النوع القديم من التدخل في أسواق الصرف في هذا السياق ، من الضروري التفكير في**

النظام الوطني الذي يربط جميع أهدافنا في هذه المجالات , وهدفنا هو حل مشاكل التجارة والامن وايجاد نظام يعمل بشكل جيد دون الحاجة إلى تدخل مستمر)[59].

واصل شولتز جهوده وفي قمة ريكيافيك في العاصمة الايسلندية في 1حزيران 1973 التقى بوزير المالية الفرنسي جيسكار ديستان(Giscard D'Estaing) واكدا على ان هناك إجماع على أن قابلية التحويل ,هي وسيلة تقريبية وجاهزة للدول التي تعاني من العجز ,وإحضاره إلى البلدان التي لديها فائض مثل الولايات المتحدة الامريكية للتحويل عليه مؤشرات موضوعية غير مقبولة ، لكن اتفقا على ان الادوار يجب أن تنطبق بالتساوي عليها , وهذا يعني تقليص دور العملة الاحتياطية وهناك اتفاق عمم على ذلك[60].

وفي قمة نيروبي في العاصمة الكينية التي عقدت للمدة من 24 حتى28 ايلول 1973 , ظهر خلاف بين شولتز واعضاء لجنة العشرين الذين اقترحوا ان تتدخل المصارف المركزية اكثر مما تفعل في اسواق الصرف للتوصل الى علاقات صرف بين العملات اكثر استقرارا وانتظاما , فكان جواب شولتز ان الدولار مقوم باقل من قيمته الفعلية ,وان العلاج يكون باختيار سعر صرف جديد , وان شكل الفائض في ميزان المدفوعات الامريكي لعام 1973 وامكانية تحقيق ذلك في عام 1974 , يجعلنا ان نؤمن بإمكانية وضع مشروع للإصلاح النقدي[61] , ان الازمة النفطية التي حدثت في تشرين الاول عام 1973 غيرت مجرى الاحداث ,فقد تقرر ايقاف محاولات الاصلاح النقدي , بسبب اعادة جزء كبير من الاحتياطيات بالدولار نتيجة ارتفاع اسعار النفط من اوروبا الغربية التي كانت ترغب في تخفيض احتياطاتها من الدولار , واستعمال ذلك للضغط على الولايات المتحدة الامريكية ,لموافقتها على الاصلاح النظام النقدي [62], واستقال شولتز من منصبه في 8 أيار 1974 وحل محله وليام سيمون (William Simon) , اما شولتز فاتجه للعمل الخاص وعمل في شركة بكتل[63] .

الخاتمة

توصل البحث الى استنتاجات عديدة وهي :

1. عمل شولتز على ان لا يكون محصورا عمله في الاطار النظري اي كأستاذ جامعي ، فقد عمل مع الشركات التجارية واصبح قريباً من سوق العمل مما اكسبه خبرة واسعة في مجال الاقتصاد ، والف العديد من الكتب في هذا المجال .
2. ترشيحه من قبل الرئيس نيكسون لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية عام ١٩٦٩ عد تتويجاً لجهوده في مجال الاقتصاد داخل الولايات المتحدة الامريكية.
3. ادخل شولتز في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عددا من البرامج التأهيلية بغية تحسين واقع هذه الفئة من المجتمع الامريكي , وطالب ان يكون هناك تساو بين ذوي البشرة السوداء والبيضاء في العمل ولكنه لم يستطع مما ادى به الى الاستقالة من الوزارة, وترشيحه الى ادارة الميزانية.

4. عد شولتز عمله في ادارة الميزانية منصب اداري ، ولكنه كعادته عمل بجهد وتفاني لإقرار ميزانية للولايات المتحدة الامريكية تضبط الاجور والنفقات ، وكان القرار الذي اعلنه الرئيس نيكسون في آب عام ١٩٧١ بأغلاق نافذة الذهب وقابلية التحويل الى الدولار ، و الذي أعده شولتز جزء من تعويم العملة.
5. تقلد شولتز وزارة الخزانة, وكانت الولايات المتحدة الامريكية تقف بوجه دول العالم على اثر قرارها في آب عام ١٩٧١باغلاق نافذة الذهب ،إذ تبنى شولتز فكرة الاصلاح النقدي الذي طرحه في نهاية عام ١٩٧٢، وحاور عددا من المسؤولين الماليين ورؤساء دول العالم ,لتبيان وجهة نظر الولايات المتحدة الامريكية ازاء القرار السابق ذكره ، ولكن الازمة النفطية التي اندلعت في منطقة الشرق الاوسط عام ١٩٧٣ حالت دون الوصول الى اتفاق فيما يخص الاصلاح النقدي .

الهوامش

(1) Paul Burnette , Problems and Principles : George P. Shultz and The Uses of Economic Thinking , California of University ,2015,P.10.

(2) حسن علي خضر , فراس وسمي صويلح , موقف الولايات المتحدة الامريكية من ازمة الرهائن في لبنان 1985-1986, مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية , مجلد (26) , العدد (11) ,2019, ص295.

(3) المصدر نفسه , ص 296.

(4) الازمة الاقتصادية العالمية (1929-1939) : عرف العالم الرأسمالي ازمة اقتصادية خانقة سميت بالكساد الكبير(Great Depression) بدأت من بورصة وول ستريت الامريكية (Wall Street) في عام 1929فقد انهارت سوق الاسهم المزدهرة ,وذلك بسبب سياسات التسليف السهل مما ادى الى انفلات زمام سوق الاوراق المالية وخروجها عن السيطرة ,وكذلك ادى الانهيار الى تفاقم الاوضاع الاقتصادية في اوربا والتي كانت معتمدة على القروض الامريكية , فأغلقت مؤسسات الاعمال التجارية ابوابها , وتوقفت المعامل وافلست المصارف ,وهبط دخل المزارعين بنسبة 50% وبحلول عام 1932 اصبح واحد من اصل كل خمسة عمال امريكيين تقريبا عاطلين عن العمل ,واستمرت الازمة حتى أوائل عام 1939. للمزيد ينظر:

وزارة الخارجية الامريكية , موجز التاريخ الامريكي , مكتب برامج الاعلام الخارجي ,2006,ص 210.

(5) Paul Burnette , Op.Cit., P.12.

(6) George P. Shultz and Kenneth W. Dean , Economic Policy Beyond The Head liners, Norton, New York,1978,P.7.

(7) دوايت أيزنهاور (1890-1969) :الرئيس الرابع والثلاثون للولايات المتحدة الامريكية من الحزب الجمهوري المولود بولاية تكساس (Texas) عام 1890 , شارك في الحرب العالمية الثانية بالعديد من المعارك ووصل الى رتبة جنرال ، غادر الجيش واصبح رئيساً لجامعة كولمبيا (Columbia University) للمدة 1948-1951, وقائد عام لقوات الحلفاء في اوروبا 1951-1952 وبعد ذلك ترشح عن الحزب الجمهوري للانتخابات الرئاسية الامريكية واصبح رئيس لولايات المتحدة الامريكية 1953-1960 , طرح مبدا سمي باسمه وهو مبدأ أيزنهاور عام 1957 وذلك لأخذ مكان فرنسا وبريطانيا في المنطقة العربية ولكنه جوبه برفض بعض الدول العربية لهذا المبدأ ولقد كانت الحرب الباردة في اوجها بعهده , توفي بعد اصابته بنوبة قلبية عام 1969.للمزيد ينظر:

Mark Grossman , World Military Leaders: A Biographical Dictionary, New York , 2007,P.104-106.

(8) آرثر بيرنس(1904-1987): ولد في النمسا عام 1904، وانتقل مع عائلته إلى الولايات المتحدة الامريكية واستقر في نيو جيرسي, حصل على العديد من ا لدرجات العلمية من جامعة كولومبيا (بكالوريوس 1921, ماجستير 1925 , الدكتوراه 1934),و عمل بالتدريس في جامعة كولومبيا ,أدت خبرته الاقتصادية إلى تعيينه رئيسًا لمجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس لدوايت آيزنهاور للمدة (1953-1957) ,وعينه الرئيس ريتشارد نيكسون رئيسًا لمجلس الاحتياطي النظام الفيدرالي عام1970 وبقي فيها حتى عام 78 19, وفي عام 1981 اصبح سفيرا للولايات المتحد الامريكية في المانيا الغربية حتى1985 ، توفي عام 1987.للمزيد ينظر:

Burton I. Kaufman and Diane Kaufman , Historical Dictionary of the Eisenhower Era, United States of American,2007,P.44.

(9) George P. Shultz ,Blueprint For America ,Hoover Institution Press ,2016 ,P.85.

(10) George P. Shultz , Turmoil and Triumph: My Years as Secretary of State , New York , 1993,P.17.

(11) ريتشارد نيكسون (1913–1994): الرئيس السابع والثلاثون للولايات المتحدة الامريكية عن الحزب الجمهوري , ولد عام 1913 , حاصل على البكالوريوس في القانون عام 1937 , وعمل في نيويورك حتى عام 1942 , وعضو مجلس النواب الامريكي عن ولاية كاليفورنيا اعوام (1942–1946), وسيناتور اعوام (1946 –1950) , ونائب للرئيس أيزنهاور اعوام (1952– 1960), ورئيس للولايات المتحدة الامريكية عن الحزب الجمهوري من عام 1969 حتى عام 1974 و استقال من منصبه على اثر فضيحة ووترغيت , توفي عام 1994, للمزيد ينظر: صدام خليفة عبيد , حادثة اغتيال السفير الامريكي 1973م واثرها على العلاقات الامريكية – السودانية , مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية , المجلد (25) , العدد (3), 2018,ص 295.

(12) آلان نيفينز,هنري ستيل كوماجر, موجز تاريخ الولايات المتحدة , ترجمة :محمد بدرالدين خليل , ,الدار الدولية للنشر والتوزيع , القاهرة, 1990, ص 668.

(13)The New York Times , New York, 23 January , 1969, P.12.

(14) قانون تافت– هارتلي: وهوقانون اتحادي يختص بعلاقات العمال والادارة شرع عام 1947, على الرغم من حق النقض الذي قدمه الرئيس الامريكي هاري ترومان في الكونغرس ولكن تمت الموافقة عليه, فقد وضع مبادئ توجيهية لتصحيح ممارسات العمل غير العادلة للنقابات, أنشأ قانون تافت– هارتلي لوائح للعمال وأرباب العمل فيما يتعلق بالتمثيل والمفاوضة ,واصبح العمال لديهم حرية اختيار التنظيم والمساومة بشكل جماعي أم لا, واكتسب العمال القدرة على إلغاء نقابة العمل كوكيل مساومة لهم0للمزيد ينظر:

Thomas Carson , Gale Encyclopedia Of U.S. Economic History,Vol-2Lz,United States of American,1999,P.978-980.

(15) Paul Burnette, Op.Cit., P.47.

(16) Kiron K.Skimner .Etal, For Word By George P. Shultz, The Strategy of Compagning : lessons from Ronald Reagan and Boris Yeltsin ,University of Michigan,2007,P.9.

(17) Bernard S. Katz and C. Daniel Vencill , Biographical Dictionary of the United States Secretaries of the Treasury 1789-1995, Greenwood Publishing Group, 1996,P.403 .

(18) Paul Burnette, Op.Cit., P.49.

(19) خطة فيلاديلفيا : صُممت خطة فيلاديلفيا عام 1941لمكافحة التمييز العرقي في المهن والوظائف , جاء الزخم الفعلي لهذه الخطة في عهد الرئيس الامريكي جون كينيدي للاستبعاد الفعلي للأقليات العرقية في الاتحادات الصناعية والحرفية المشاركة في مشاريع البناء الممولة اتحاديًا في منطقة فيلادلفيا ، حيث نصت هذه الخطة على أن يقدم المقاولون الحكوميون أهداف توظيف الأقليات كجزء من العطاءات التعاقدية الخاصة بهم, وكانت هذه الأهداف تقع ضمن النطاق الذي حدده مكتب العمل الفيدرالي للامتثال للعقود واستنادًا إلى العوامل الآتية :

(1) المنظور الحالي لمشاركة الأقليات في التجارة .

(2) توافر أفراد الأقليات للعمل في مثل هذه التجارة .

(3) الحاجة إلى برامج تدريبية في المنطقة أو الحاجة إلى ضمان الطلب على من هم في أو من برامج التدريب الحالية .

(4) تأثير البرنامج على القوى العاملة الحالية.

توقفت خطة فيلادلفيا في الأشهر الأخيرة من إدارة الرئيس الامريكي ليندون جونسون ,وذلك بموجب الأمر التنفيذي رقم 11246 الصادر عن الرئيس جونسون لعام 1965 ، يلزم المتعاقدين الحكوميين باستخدام الكافي للأقليات , تم تأجيل العقود في فيلادلفيا ومدن مختارة أخرى حتى يقدم المقاولون تعهدات بتوظيف عمال من الأقليات, بعد أن طعن مكتب المحاسب العام في خطة فيلادلفيا 0 للمزيد ينظر:

Robert Shuwerk ,"The Philadelphia Plan : A Study in The Dynamics of Executive Power , University of Chicago ,1972, P.723-724

(20) المهن السبعة : هي السباكة والحدادة وتركيب الانابيب والمياه والمصاعد والكهرباء والصفائح المعدنية0

Paul Burnette, Op.Cit., P.48.

(21) Melvin Small, A companion to Richard M. Nixon Blackwell Publishing ,United States of American, 2011,P.55.

(22) Ibid , P.56.

(23) Quoted in : Paul Burnette, Op.Cit., P.49.

(24) Ibid , Op.Cit., P.50.

(25) Dean J. Kotlowski , Nixon's Civil Rights: Politics Principle and Policy, Harvard University Preess,2001,P.11.

(26)Evan Thomas, Being Nixon A Man Divided ,Random House, New York, 2015,P.44.

(27) Paul Burnette, Op.Cit., P. 51.

(28) Quoted in : Ibid., P. 52.

(29) Ibid ., P.53.

(30)Memorandum For George P .Shultz Director Office of Management and Budget, Ecutive Office of The President Office of Telecommunications Policy, C.I.A,20504 ,Washington D.C, 7 October, 1970, P.1-5

(31)Paul Burnette, Op.Cit., P. 53.

(32) جون كونالي (1917–1993): ولد في تكساس عام 1917, حصل على شهادة القانون عام 1939,عمل كسكرتير تشريعي في الحكومة الفيدرالية حتى عام 1941, توجه نحو الخدمة العسكرية حتى عام 1945, ونائبا في مجلس النواب عن تكساس عام 1946 ثم سيناتور في مجلس الشيوخ , وحاكما لولاية تكساس للمدة من عام 1952حتى عام 1960 , وفي عام 1961 عين وزيرا للبحرية في عهد الرئيس كينيدي , وثم رجع واصبح حاكما لولاية تكساس حتى اصبح عام 1971 وزيرا للخزانة في عهد الرئيس نيكسون , وبعد استقالته من الوزارة عام 1972عمل في الحملة الانتخابية النصفية للرئيس نيكسون , وبعدها عمل في شركات تطوير العقاري حتى وفاته عام 1993.للمزيد ينظر:

Mitchel K. Hall, Historical Dictionary of The Nixon-Ford Era, United States of American,2008,P.56.

(33)Paul Burnette, Op.Cit., P. 54.

(34) Douglas Brinkley and Luke A. Nighter , The Nixon Tapes 1971-1972,Hughton Mifflin Harcout Boston, New York, 2014,P.22.

(35))Ibid ,P.24.
(36)Paul Burnette, Op.Cit., P. 55.
(37) اتفاقية بريتون وودز : وهو مؤتمر للنقد الدولي عقد من 1الى 22حزيران عام 1944 في غابات بريتون وودز في نيو هامشير في الولايات المتحدة الامريكية ,وبحضور 44 دولة وفيها وافقت البلدان المشاركة على قيمة عملتها في نطاق ضيق مقابل الدولار وسعر مماثل للذهب عند الحاجة , وقد ربح الدولار بعد جعله عملة مرجعية ,الامر الذي عكس التغيير الذي حصل في الاقتصاد العالمي من هيمنة اوربا الى هيمنة الولايات المتحدة الامريكية .للمزيد ينظر:
ويليم ميد لكوب , الانهيار الكبير حروب الذهب ونهاية النظام المالي العالمي, ترجمة : ابتسام محمد الخضراء ,العبيكان , الرياض , 2016, ص 86–90.
(38)Georgio Pizzutto , The US Financial System and its Crisis from The 1907 Panic to The 2007 Crash , University of Milan,Italy,2019, P.111.
(39) مجموعة دول العشر الصناعية : تجمع يضم اهم الدول الصناعية ، مهمتها دراسة واصلاح النظام النقدي الدولي الذي اخذ يتعرض لصعوبات شتى منذ عام ١٩٦٠ ،والدول الذي يضمها هذ التجمع فرنسا والمانيا الاتحادية وإيطاليا وهولندا وبلجيكا والمملكة المتحدة ، والسويد وكندا واليابان والولايات المتحدة الامريكية ، ثم سويسرا التي وقعت عقدا خاصا مع المجموعة .للمزيد ينظر: محمد بشير علية ،القاموس الاقتصادي عربي –فرنسي –انكليزي –الماني ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت، ١٩٨٥،ص ٣٧٠.
(40)P.Volcker and T.Gyothen, Changing Fourtunes :The Worlds Money and The Threat to American Leadeership,Times Books,New York,1992,P.67.
(41)George P. Shultz and Charles A Myers, The Dynamics of a Labor Market: A Study of the Impact of Employment Changes on Labor Mobility, Greenwood Press, University of Michigan, 1976, P. 156.
(42) Paul Burnette, Op.Cit., P. 57.
(43) Quoted in : Nomination of George P. Shultz to Be Secretary Of The Treasury ,U.S Government Printing Office, Washington , 25 May ,1972 ,P. 13.
(44) Quoted in : Ibid. ,P. 13.
(45) Quoted in : Ibid ., P.14.
(46) Quoted in : Ibid ., P.15.
(47) Paul Burnette, Op.Cit., P. 61.
(48) Board Of Governors Of The Federal Reserve System, The Secretary Of The Treasury,20551,WashingtonD.C,14 August,1972,P.2.
(49) Quoted in :F.R.U.S , 1969-1972 , Vol – I , Foundations of Foreign Policy ,Statement by Secretary of The Treasury Shultz ,Washington , 26 September, 1972 , P.50.
(50) Quoted in : Ibid., P.51.
(51) Quoted in : Ibid., P.52.
(52) لجنة العشرين : وهي لجنة انبثقت عن الصندوق النقد الدولي في تشرين الاول عام ١٩٧٢،وانظم لها مجموعة الدول العشر الصناعية ، واصبحت تتألف هذه اللجنة من عشرين وزيراً ونوابهم، وضمت الكتل الممثلة في مجلس المدراء التنفيذي للصندوق النقد الدولي والعديد من الدول النامية منها مصر وباكستان وجنوب افريقيا ،وكانت مهمتها محصورة في

تسوية العجوزات اي (حرية تحويل الدولار الى ذهب) ، وتركيب حجم ارتباطات المصارف المركزية ،ومواضيع خاصة بالبلدان النامية ،واستمرت عملها حتى عام ١٩٧٤.للمزيد ينظر : محمد ألأطرش ،السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي – (الاسرائيلي) ١٩٧٣–١٩٧٥،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،١٩٨٧،ص ٨٦–٨٧.

(53) Quoted in : F.R.U.S , 1969-1972 , Vol – I , Foundations of Foreign Policy, Editorial Note , P.161-162.

(54) Paul Burnette, Op.Cit., P. 63.

(55) Evan Thomas , , Op.Cit. , P.285.

(56) George P. Shultz and Kenneth W. Dean , Op.Cit., P. 73.

(57) Quoted in : Douglas Brinkly and luke A. Nighter, Op.Cit.,P.104.

(58) Quoted in : F.R.U.S , 1973-1976 , Vol –XXX I , Telegram From The Department of State to The Mission to The Europen Committy ,Washington ,19 March, 1973 ,P.130.

(59) Quoted in : Ibid. ,P.131.

(60)Quoted in:F.R.U.S,1973-1976,Vol–XXX, Memorandum of Conversation , Reykjavik ,1June, 1973, P.166.

(61) George P.Shultz ,Turmoil and Triumph: My Years as Secretary of State , Op.Cit., P. 48. `

(62) Elizabeth Jane Bening , Economic Power an Political Leadership: The Federal Repuplic The West and The Re- Shaping of The Internatioal Economic System 1972-1976, A Thesis ,London School of Economic,2011,P.134.

(63)Paul Burnette, Op.Cit., P.94.

قائمة المصادر والمراجع

1. Paul Burnette , Problems and Principles : George P. Shultz and The Uses of Economic Thinking , California of University ,2015.
2. George P. Shultz and Kenneth W. Dean , Economic Policy Beyond The Head liners, Norton, New York,1978.
3. Mark Grossman , World Military Leaders: A Biographical Dictionary, New York ,2007.
4. Burton I. Kaufman and Diane Kaufman , Historical Dictionary of the Eisenhower Era, United States of American,2007.
5. George P. Shultz ,Blueprint For America ,Hoover Institution Press ,2016 ,P.85.
6. George P. Shultz , Turmoil and Triumph: My Years as Secretary of State , New York , 1993,P.17.
7. Georgio Pizzutto , The US Financial System and its Crisis from The 1907 Panic to The 2007 Crash , University of Milan,Italy,2019 .
8. P.Volcker and T.Gyothen,Changing Fourtunes:The Worlds Money and The Threat to American Leadeership,Times Books,New York,1992.
9. George P. Shultz and Charles A Myers, The Dynamics of a Labor Market: A Study of the Impact of Employment Changes on Labor Mobility, Greenwood Press, University of Michigan, 1976..
10. Nomination of George P. Shultz to Be Secretary Of The Treasury ,U.S Government Printing Office, Washington , 25 May ,1972.
11. Board Of Governors Of The Federal Reserve System, The Secretary Of The Treasury,20551,WashingtonD.C,14 August,1972.

12. F.R.U.S , 1969-1972 , Vol – I , Foundations of Foreign Policy ,Statement by Secretary of The Treasury Shultz ,Washington , 26 September, 1972..
13. F.R.U.S , 1969-1972 , Vol – I , Foundations of Foreign Policy, Editorial Note.
14. The New York Times , New York, 23 January , 1969.
15. Thomas Carson , Gale Encyclopedia Of U.S. Economic History,Vol-2Lz,United States of American,1999.
16. Kiron K.Skimner .Etal, For Word By George P. Shultz, The Strategy of Compagning : lessons from Ronald Reagan and Boris Yeltsin ,University of Michigan,2007.
17. Bernard S. Katz and C. Daniel Vencill , Biographical Dictionary of the United States Secretaries of the Treasury 1789-1995, Greenwood Publishing Group, 1996.
18. Robert Shuwerk ,"The Philadelphia Plan : A Study in The Dynamics of Executive Power , University of Chicago ,1972.
19. Melvin Small, Acompanion to Richard M. Nixon Blackwell Publishing ,United States of American, 2011.
20. Dean J. Kotlowski , Nixons Civil Rights: Politics Principle and Policy, Harvard University Preess,2001.
21. Evan Thomas, Being Nixon A Man Divided ,Random House, New York, 2015.
22. Memorndum For George P.Shultz Director Office of Management and Budget, Ecutive Office of The President Office of Telecommunications Policy, C.I.A,20504 ,Washington D.C, 7 October, 1970.
23. Mitchel K.Hall, Historical Dictionary of The Nixon-Ford Era, United States of American,2008.
24. Douglas Brinkly and luke A. Nighter,The Nixon Tapes 1971-1972,Hughton Mifflin Harcout Boston, New York, 2014.
25. F.R.U.S , 1973-1976 , Vol –XXX I , Telegram From The Department of State to The Mission to The Europen Committy ,Washington ,19 March, 1973.
26. F.R.U.S,1973-1976,Vol–XXX, Memorandumof Conversation,Reykjavik,1June,1973.
27. Elizabeth Jane Bening, Economic Power an Political Leadership: The Federal Repuplic The West and The Re- Shaping of The International Economic System 1972-1976, A Thesis ,London School of Economic,2011.
28. Alan Nevins, Henry Steele Comager, A Brief History of the United States, translated by: Mohamed Badr El-Din Khalil, International House for Publishing and Distribution, Cairo, 1990.
29. Hassan Ali Khader and Firas Wasmeih Sweileh , The Position of the United States of America Regarding the Hostage Crisis in Lebanon 1985-1986, Tikrit University Journal for Human Sciences, Volume (26), Issue (11), 2019.
30. Saddam Khalifa Obeid, The Incident of the Assassination of the U.S Ambassador 1973 AD and its Impact on U.S-Sudanese Relations, Tikrit University Journal for Human Sciences, Volume (25), Issue (3), 2018.
31. Muhammad al-Atrash, American Policy Toward the Arab-(Israeli) Conflict 1973-1975, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1987.
32. Muhammad Bashir Aliyah, The Arabic-French-English-German Economic Dictionary, The Arab Institute for Studies and Publishing, Beirut, 1985.
33. U.S Department of State, Brief American History, Bureau of Foreign Information Programs, 2006.
34. William Meade Lukob, The Great Crash, The Gold Wars and the End of the Global Financial System,Ttranslated by: Ibtisam Muhammad Al-Khadra, Alobeikan , Riyadh, 2016.